موسوعة القضاء المستعجل والتنفيذ الوقتي

أحكام وآراء
في
منازعات التنفيذ الوقتية

وأحدث الأحكام الصادرة من المحاكم بدرجاتها المختلفة
ومضافاً إليها الآراء الفقهية الحديث منها والقديم

طبعة نادي القضاة مزيدة ومنقحة

المجلد الرابع

المستشار
مصطفى مجدي هرجه
رئيس
محكمة الاستئناف

موسوعة القضاء المستعجل والتنفيذ الوقتي

أحكام وآراء
في
منازعات التنفيذ الوقتية

• أحدث الأحكام الصادرة من المحاكم بدرجاتها المختلفة
• مضافاً إليها الآراء الفقهية الحديث منها والقديم

طبعة نادي القضاة مزيدة ومنقحة

المجلد الرابع

المستشار
مصطفى مجدي هرجه
رئيس
محكمة الاستئناف

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

التنفيذ بمعنى عام هو الوفاء بالإلتزام عيناً أو بما يقبلـه الـدائن أو يعتبره القانون عوضاً عنه إبراء لذمة المدين منه[١] ومن ثم فهو إجراء مقتضى العقد الرسمي أو الحكم أو ما هو في معنى الحكم كالأوامر التي تصدرها السلطة القضائية بحيث يحصل الدائن على حقه من المدين.

ويؤخذ من ذلك أنه لا بد من أن يكون هناك دائن ومدين بـالمعنى الأعم، فكل من بيده سند رسمي أو حكم فهو «دائن» كما أن كـل مـن التزم بعقد رسمي أو بحكم فهو «مدين» وعلى هذا الإعتبار يعد المحكوم له بعقار دائناً والمحكوم عليه به مديناً كما لا بد من أن يكون العقد الذي بيد الدائن واجب التنفيذ بمعنى أن يكون محرراً على يد موظف مختص بتحرير العقود الرسمية مراعياً في تحريرها الضوابط المقررة قانونـاً وأن يكون الحكم إنتهائياً أو غير انتهائي، ولكنه مشمول بالنفاذ المعجل[٢].

---

(١) الدكتور/ محمد حامد فهمي في تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية والحجوز التحفظية الطبعة الثانية ١٩٤٠ ص ١.

(٢) الأستاذ أحمد قمحة، والدكتور عبد الفتاح السيد، في التنفيذ علما وعملاً الطبعة الثانية ١٩٢٧ الصفحة الأولى وما بعدها.

والتنفيذ قد يكون إختيارياً وقد يكون إجبارياً فأما التنفيذ الإختيـــاري فهو الذي يقوم به المدين من تلقاء نفسه ولذلك لـــم يعـــن بـــه قـــانون المرافعات وإنما نظم أحكامه القانون المدني إذ إن التنفيذ الإختيـــاري لا تجريه السلطات العامة، ولا يعرض أمره على القضاء إلا في حالة النزاع بين صاحب الحق وبين الملتزم به حول ما يريد المدين الوفاء به[١].

وأما التنفيذ الجبري أو الإجباري أو القهري فهـــو الـــذي تجريـــه السلطة العامة تحت إشراف القضاء ومراقبته بناء على طلب دائن بيده سند مستوف لشروط خاصة بقصد استيفاء حقه الثابت في الســـند مـــن المدين قهراً عنه وفي هذه الحالة يقال: باشر الدائن تنفيذ السند الذي بيده وذلك لكونه قد استوفى حقه بالطرق الجبرية.

ولما كانت السلطة العامة هي التي تباشر التنفيذ وتشرف عليه فـــي كل خطوة من خطواته فقد فصل الشارع طرقه وفصل قواعده مسترشداً في ذلك بأغراض ثلاثة هي: الرفق بالمدين والتعجيل بإعطاء الدائن حقه والتيسير عليه في استيفاء وحماية حقوق من يمكن أن تمسهم إجراءات التنفيذ من الغير[٢].

ولذلك فقد رسم قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لســـنة ١٩٦٨ إجراءات التنفيذ الجبري والقواعد المتعلقة به في الكتاب الثـــاني منه المواد من ٢٧٤ إلى ٤٨٧ فنص في المادة ٢٧٤ منه على أن يجري التنفيذ تحت إشراف قاضي للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية مـــن

---

(١) قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية للدكتور رمزي سيف، الطبعة السابعة ص٧.

(٢) الدكتور محمد حامد فهمي، المرجع السابق ص٢.

بين قضاة المحكم الإبتدائية ويعاونه في ذلك عدد كاف من المحضرين وتنعب أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وقد جعل المشرع وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون قاضي التنفيذ أحد قضاة المحكمة الإبتدائية في مقر كل محكمة جزئية على أن يكون اختياره بطريق الندب وقد نص المشرع على أن «يختص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ ويفصل قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة».

ومفاد هذا النص وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع قد استحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضي واحد قريب من محل التنفيذ، وجعله يختص دون غيره بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء كانت من الخصوم أو من الغير كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية مما مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أياً كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما استثني بنص خاص[1].

هذا وقد استبدلت حيازة "إدارة التنفيذ بعبارة قاضى التنفيذ وذلك عملاً بالقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات.

---

[1] الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٨.

وأيضاً الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١.

وكذلك الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٧٦/٣/٢٣.

ويشترط لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أولاً: أن يكون التنفيذ جبرياً، ثانياً: أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ وإجراءاته أما المنازعات التي لا تمس إجراء من إجراءات التنفيذ وجرياته فلا تعتبر منازعة في التنفيذ وبالتالي لا تدخل في إختصاص قاضي التنفيذ.

(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)

وعلى ذلك فإن لقاضي إدارة التنفيذ إختصاصات ثلاثة هي:

أولاً: الفصل في منازعات التنفيذ الموضوعية أياً كانت قيمتها، وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير والمقصود بمنازعات التنفيذ الموضوعية هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق.

ثالثاً: إصدار القرارات والأوامر والأحكام الوقتية المتعلقة بالتنفيذ والمقصود بتلك القرارات والأوامر والأحكام إزالة المعوقات والصعوبات التي تعترض إجراءات التنفيذ.

وسوف نخصص هذا المؤلف للإختصاص الثاني، وهو الفصل في منازعات التنفيذ الوقتية، والتي لا يصدر فيها قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة حكماً فاصلاً في الحق المتنازع عليه، وإنما يأمر بما يراه من إجراء وقتي كفيل بحماية من ينبئ ظاهر الأوراق وظروف الدعوى أنه صاحب ذلك الحق وأنه جدير بهذه الحماية.

ونعرض بداءة في الباب الأول للقواعد العامة في منازعات التنفيذ الوقتية.

ونتناول في الباب الثاني قواعد الإختصاص بالنسبة لقاضي التنفيذ وفي الباب الثالث نعرض للقواعد العامة في رفع المنازعات الوقتية والحكم فيها وحجيته ثم وفي الباب الرابع نتناول إشكالات التنفيذ الوقتية وأخيراً وفي الباب الخامس نعرض للمنازعات الوقتية في الحجوز التحفظية والتنفيذية والإدارية.

وفي البداية والنهاية نسأل الله أن يوفقنا سواء السبيل ويهدينا إلى الصراط المستقيم.

والله الهادي والموفق،،

المستشار

مصطفى مجدي هرجه

أبو صير - سمنود

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
- مقدمة	٥
الباب الأول	
القواعد العامة	
في منازعات التنفيذ الوقتية	
الفصل الأول	
السلطة التي تباشر إجراءات التنفيذ	
- المحضرون	١٣
- امتناع المحضر عن القيام بأي إجراء من إجراءات التنفيذ	١٤
- وظيفة القضاء في التنفيذ	١٧
الفصل الثاني	
السندات التنفيذية	
المبحث الأول	
صيغـــة التنفيـــذ	
- صيغة التنفيذ	٢١
- إمتناع قلم الكتاب عن إعطاء الصورة التنفيذية الأولى	٢٥
- لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية إلا بحكم	٢٧
- تسليم صورة تنفيذية ثانية من العقد الموثق	٣١
أحوال يجرى فيها التنفيذ بغير الصورة التنفيذية	٣٢
الصورة العادية	٣٢

الموضـــــــوع رقم الصفحة

هل يجوز التنفيذ بموجب صورة فوتوغرافيـــة مـــن الصـــورة التنفذيـــة؟..... ٣٣

المبحث الثاني

الأحكـــــــــام

- الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري..... ٣٦
- أحكام محاكم الدرجة الأولى..... ٣٩
- أحكام المحاكم الاستئنافية ٤٠
- أحكام محكمة النقض ٤٣
- أحكام المحكمة ٤٥
- إضافات ٤٩
- أحكام المحاكم الأجنبية ٥٢
- السندات الرسمية المحررة في بلد أجنبي ٥٤

المبحث الثالث

الأوامـــــــــــر

- الأوامر على العرائض ٥٧
- واجبات الطالب ٥٧
- واجبات القاضي الآمر ٥٩
- واجبات قلم الكتاب..... ٦١
- التظلم من الأمر ٦٢

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
- التظلم من الصادر على الأمر	٦٢
- تظلم الطالب حالة رفض طلبه	٦٤
- طريقة رفع التظلم	٦٥
- الحكم في التظلم والطعن فيه	٦٦
- نفاذ الأمر على عريضة	٧٠
ثانيًا: أوامر الأداء	٧١
- شروط استصدار أمر الأداء	٧١
أولاً: أن يكون الحق المطلوب ديناً من النقود معين المقـــدار أو منقولاً معيناً بذاته أو بنوعه ومقداره	٧٢
- تعدد الالتزامات	٧٣
- الإلتزام البدلي والالتزام التخييري	٧٤
ثانيًا: أن يكون الدين ثابتًا بالكتابة	٧٦
ثالثًا: أن يكون حق الدائن حال الأداء	٧٨
- حالات الرجوع بمقتضى الأوراق التجارية	٧٩
- أوامر الأداء نظام وجوبي	٨٠
- التكليف بالوفاء	٨٠
- طريق استصدار الأمر	٨٣
- القاضي الآمر المختص	٨٤
- سلطة القاضي الآمر	٨٦
- إعلان الأمر بالأداء	٨٧

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
- الطعن في أوامر الأداء	٨٨
- سلطة محكمة الطعن	٩١
- تنفيذ أوامر الأداء	٩٢
المبحث الرابع	
المحـــــررات الموثقـــــة	
- تعريف	٩٤
- الموظفون المختصون بالتوثيق	٩٧
المبحث الخامس	
الأوراق الأخرى المعتبرة سندات تنفيذية	
- محاضر الجلسات المثبتة للصلح	٩٩
- المحضر المشتمل على تعهد الكفيل	١٠١
- محضر بيع المنقولات المحجوزة.....	١٠٢
- أوامر الصرف في التنفيذ على العقار	١٠٣
المبحث السادس	
قواعد النفاذ المعجل	
- تعريف	١٠٤
- حالات النفاذ المعجل.....	١٠٥
- النفاذ المعجل بقوة القانون وبغير كفالة	١٠٥
- النفاذ المعجل بقوة القانون بشرط تقديم الكفالة.....	١٠٧

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
- النفاذ المعجل بحكم المحكمة	١٠٨
- الأحكام الصادرة بأداء النفقات و الأجور والمرتبات.....	١١٠
- إذا كان الحكم قد صدر تنفيذًا لحكم سابق أو مبنيًا على سـند رسمي	١١٢
- صدور الحكم تنفيذًا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي	١١٢
- إذا كان الحكم مبنيًا على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير	١١٤
- إذا كان المحكوم به قد أقر بنشأة الالتزام	١١٥
- إذا كان الحكم مبنيًا على سند عرفي لم يجحده المحكوم عليه...	١١٧
- إذا كان الحكم صادرًا لمصلحة طالب التنفيـذ فـي منازعـة متعلقة به.....	١١٨
- إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضـرر جسـيم بمصـلحة المحكوم له.....	١١٩
- السكوت عن الكفالة في الحالات المتقدمة	١١٩
- التظلم من وصف الحكم	١٢٠
- المحكمة المختصة ب التظلم وإجراءاته.....	١٢٣
- الحكم في التظلم	١٢٤
- حالات وقف التنفيذ	١٢٦
وقف التنفيذ المعجل من محكمة الطعن (الاستئناف أو التظلم)	١٢٦
- الحكم في طلب وقت التنفيذ وأثره	١٣٠
- وقت الحكم من محكمة النقض	١٣٢

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
- وقف التنفيذ من محكمة الالتماس	١٣٥
- ضمانات المحكوم عليه في النفاذ المعجل	١٣٦
- دعوى المنازعة في كفاية الكفالة	١٣٩
المبحث السابع	
المسئولية عن إجراء التنفيذ المؤقت	
- المسئولية عن إجراء التنفيذ المؤقت	١٤٢
- الحكم بإلغاء السند الذي جرى التنفيذ بمقتضاه بغير سندًا تنفيذ بالإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ	١٤٦
المبحث الثامن	
الحقوق التي يجوز التنفيذ إقتضاء لها	
- أن يكون محقق الوجود	١٥٢
- أن يكون معين المقدار	١٥٣
- أن يكون حال الأداء	١٥٤
- التنفيذ بالعقد الرسمي بفتح الاعتماد	١٥٥
المبحث التاسع	
أطراف خصومة التنفيذ	
- طالب التنفيذ	١٥٨
- المنفذ ضده	١٦٢
- الغير	١٦٣

الموضـــــــــوع رقم الصفحة

المبحث العاشر

الأحوال التي لا يجوز الحجز عليها

- الفراش والملابس و الغذاء لمدة شهر ١٦٧
- ما يلزم للمدين لمزاولة مهنته..... ١٦٩
- النفقات والمصاريف المحكوم بها ١٧١
- الأموال الموهوبة أو الموصى بها مع إشتراط عـدم الحجـز عليها..... ١٧٢
- الأجور والمرتبات ١٧٤
- مرتبات موظفي الحكومة ١٧٤
- أجور العمال..... ١٧٦
- الملكية الزراعية الصغيرة..... ١٧٨
- ودائع صندوق التوفير..... ١٨٣
- شهادات الاستثمار..... ١٨٤
- السفن المتأهبة للسفر..... ١٨٤
- عدم الحجز على الأموال العامة..... ١٨٥
- مقابل الوفاء للأوراق المالية ١٨٧
- الحقوق المتصلة بشخص المدين ١٨٨
- حق الملكية المعنوية ١٨٩
- العقارات بالتخصيص ١٩٠

الموضـــــــوع رقم الصفحة

الفصل الثالث

مقدمـــات التنفيـــذ

- وجوب إعلان السند التنفيذي للمدين وتكليفه بالوفاء ١٩٦
- إجراءات مقدمات التنفيذ ١٩٨
- قبض المحضر للمدين ٢٠١
- الحلول محل الدائن ٢٠٢
- حالة وفاة المدين أو فقده أهلية أو زوال صفة من كان يمثله ٢٠٣
- التنفيذ على الغير بعد إعلان المدين ٢٠٥
- التنفيذ بموجب مسودة الحكم وبدون إعلان ٢٠٦
- من أحكام محكمة النقض في الفصل الثالث عمومًا ٢١٠

الباب الثاني

قواعد الاختصاص

الفصل الأول

الاختصاص الوظيفي أو الولائي لقاضي التنفيذ بوصفه قاضيًا للأمور المستعجلة

المبحث الأول

منازعات التنفيذ الوقتيـــة في الأحكام والقرارات الإداريـــة

- منازعات التنفيذ في أحكام القضاء الإداري ٢٢٢

الموضـــــــــوع رقم الصفحة

- منازعات التنفيذ الوقتية في الأوامر والقرارات الإدارية..... ٢٢٧
- وقف تنفيذ القرارات الصادرة طبقاً للوائح غير مشروعة..... ٢٣١
- تطبيقات وأحكام..... ٢٣٣
- إضافة..... ٢٣٩

المبحث الثاني

منازعات التنفيذ الوقتية في قرارات اللجان ذات الاختصاص الوظيفي المستقل

- تطبيقات..... ٢٤٢

المبحث الثالث

منازعات التنفيذ الوقتية في الأحكام الجنائية

- الإشكال المرفوع من المحكوم عليه..... ٢٤٨
- الإشكال في الأوامر الجنائية..... ٢٥٠
- الإشكال المرفوع من غير المحكوم عليه..... ٢٥٢
- الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية التبعية..... ٢٥٣

المبحث الرابع

منازعات التنفيذ الوقتية في أعمال السيادة

- ماهية أعمال السيادة..... ٢٥٥
- حق قاضي التنفيذ في فحص المنازعة توصلاً لتحديد اختصاصه..... ٢٥٧
- تطبيقات وأحكام..... ٢٥٩

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
المبحث الخامس	
منازعات التنفيذ الوقتية في الحجوز الإدارية	٢٦٣
المبحث السادس	
منازعات التنفيذ في أحكام الأحوال الشخصية	
- أثر المعارضة في تنفيذ الحكم الغيابي	٢٦٦
- النفاذ المعجل وبلا كفالة في النفقة واجب بقوة القانون	٢٦٧
- أثر الإستئناف	٢٦٨
- أثر الإشكال الأول في أحكام النفقة	٢٦٩
- المنشورات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الشرعية	٢٧١
- تعليمات الحبس	٢٧١
- إشكالات التنفيذ في أحكام النفقات أو الحبس	٢٧٧
- نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦	٢٨٠
- إضافة - في تنفيذ الأحكام والقرارات وفقاً لنصوص القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠	٢٨٥
الفصل الثاني	
الإختصاص النوعي	٢٩١
الفصل الثالث	
الإختصاص المحلي	
المبحث الأول	
القاعدة العامة في الإختصاص المحلي لقاضي التنفيذ	٢٩٩

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
- الإختصاص عند التنفيذ على العقار	٣٠٣
- الإختصاص عند التنفيذ على المنقول	٣٠٤
المبحث الثاني	
الإختصاص المحلي في الحجوز التحفظية	
- قاضي التنفيذ المختص محليات الحجز التحفظي	٣٠٦
قاضي التنفيذ المختص محلياً في حجز ما للمدين لدى الغير....	٣٠٧
المبحث الثالث	
الإختصاص المحلي لمحكمة شمال وجنوب القاهرة	
بالنسبة لمواد التنفيذ الوقتية	
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ بتقسيم	
محكمة القاهرة الإبتدائية إلى محكمتين إبتدائيتين	٣١٠
الفصل الرابع	
الإختصاص القيمي	٣١٥
الباب الثالث	
القواعد العامة في رفع المنازعات الوقتية	
والحكم فيها وحجيتها	
الفصل الأول	
كيفية رفع المنازعة الوقتية والأثر المترتب عليها	

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

المبحث الأول

كيفية رفع المنازعة الوقتية

السابقة على تمام التنفيذ (إشكالات التنفيذ الوقتية)

كيفية رفع المنازعة الوقتية السابقة على تمام التنفيذ ٣١٩

- رسم الإشكال ٣٢٢

- وجوب إختصام الطرف الملتزم بالسند التنفيذي ٣٢٣

المبحث الثاني

كيفية رفع المنازعة الوقتية التالية لتمام التنفيذ ٣٢٧

المبحث الثالث

أثر رفع الإشكال

- الإشكال الأول وأثره ٣٢٩

- شطب الإشكال وأثره ٣٣٣

- أثر العرض الحقيقي على إجراءات التنفيذ ٣٣٥

الفصل الثاني

الحكم في منازعات التنفيذ الوقتية

وحجيته وطرق الطعن فيه

- الحكم في إشكالات التنفيذ ٣٣٦

- الحكم في المنازعات الوقتية التالية لتمام التنفيذ ٣٣٩

- الحكم برفض الإستشكال والإستمرار في التنفيذ ٣٤٠

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
- جواز الحكم بالغرامة على من خسر الإشكال الوقتي	٣٤٢
- حجية الحكم الصادر في منازعات التنفيذ الوقتية	٣٤٣
- عدم جواز إصدار أوامر بوقف التنفيذ من قاضي التنفيذ الذي ينظر الإشكال	٣٤٦
- طرق الطعن في الأحكام الصادرة في منازعات التنفيذ الوقتية	٣٤٧
الباب الرابع	
إشكالات التنفيذ الوقتية	
- ماهية إشكالات التنفيذ الوقتية	٣٥١
الفصل الأول	
شروط إختصاص قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة بالفصل في إشكالات التنفيذ	
أولاً: أن يكون الإشكال قد رفع قبل تمام التنفيذ	٣٥٤
- رفع الإشكال قبل الشروع في التنفيذ	٣٥٥
- رفع الإشكال عند الشروع في التنفيذ	٣٥٧
- رفع الإشكال بعد إتمام جزء من التنفيذ	٣٥٨
- إتمام التنفيذ	٣٦٠
ثانياً: أن يكون المطلوب إجراء وقتياً	٣٦١
- الفرق بين المساس بالموضوع وقيام الإشكال على أسباب موضوعية	٣٦٥
ثالثاً: أن تكون المنازعة من إختصاص القضاء المدني أو محلها بنصيب على مال	٣٦٦

الموضـــــــوع	رقم الصفحة

الفصل الثاني

الأحكام والسندات التنفيذية وأسباب الإستشكال فيها

المبحث الأول

إشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية

المطلب الأول

الإشكالات التي ترفع من المدين ٣٦٨

- في قابلية الحكم للتنفيذ من عدمه ٣٧٠
- طلب وقف تنفيذ الحكم لإنعدامه ٣٧٤
- حالات يكون فيها الحكم باطلاً ٣٧٦
- طلب وقف التنفيذ بسبب غموض الحكم وحاجته إلى التفسير ... ٣٨٢
- الإشكالات الوقتية المتعلقة بالكفالة ٣٨٥
- الإشكالات المتعلقة بموضوع الإلتزام ٣٨٨

١) الوفاء ٣٨٩

- تعدد الديون ٣٩٢
- الوفاء من المدين أو الغير ٣٩٣
- الوفاء للدائن أو نائبه ٣٩٤
- الوفاء للغير ٣٩٥
- العرض الحقيقي ٣٩٦

٢) الوفاء بمقابل ٣٩٧

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٣) التجديد	٣٩٨
- التجديد بتغيير الدين	٣٩٩
- التجديد بتغيير المدين	٤٠٠
- التجديد بتغيير الدائن	٤٠١
٤) المقاصة	٤٠٢
٥) الإبراء	٤٠٦
٦) سقوط الحق بالتقادم	٤٠٨
أولاً: التقادم المسقط بخمس عشرة سنة	٤١١
ثانياً: التقادم الخمسي	٤١٣
- أجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر	٤١٤
- الفوائد والإيرادات المرتبة والهدايا والأجور والمعاشات	٤١٦
- حقوق بعض أصحاب المهن الحرة	٤١٩
- الحقوق الناشئة من الأوراق التجارية	٤٢٢
ثالثاً: التقادم الثلاثي	٤٢٧
رابعاً: التقادم الحولي	٤٣٣
٧) الحق في الحبس	٤٣٦
- تأسيس الإشكال على الحق في الحبس	٤٤١
٨) الدفع بعدم التنفيذ	٤٤٣
- شروط التمسك بالدفع بعدم التنفيذ	٤٤٥
- الدفع بعدم التنفيذ في نطاق الإشكال	٤٤٧

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني	
الإشكالات التي ترفع من الدائن	
(الإشكال المعكوس)	٤٤٩
المطلب الثالث	
الإشكالات التي ترفع من الغير	٤٥٠
المطلب الرابع	
دعوى إسترداد المنقول	٤٥١
المطلب الخامس	
آراء وتطبيقات وأحكام	
في إشكالات التنفيذ	
أولاً: الإشكالات من الملتزم بالسند التنفيذي	٤٥٥
- من أحكام محكمة النقض	٤٦٥
- من أحكام محاكم التنفيذ	٤٦٦
ثانياً: الإشكالات من الغير	٤٧٠
ثالثاً: الإشكالات في تنفيذ الأحكام العمالية المستعجلة	٤٧٣
رابعاً: أحكام متنوعة	٤٧٧
- المستأجرون من الباطن	٤٧٧
- إشكال من الزوجة	٤٧٨

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

المبحث الثاني

إشكالات التنفيذ

في الأوامر على العرائض

- إشكالات التنفيذ في الأوامر على العرائض ٤٨٠
- هل يجوز الإستشكال في القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ... ٤٨٢

المبحث الثالث

إشكالات التنفيذ في أوامر الأداء ٤٨٥

المبحث الرابع

إشكالات التنفيذ في قوائم الرسوم ٤٩٠

المبحث الخامس

الإشكالات المتعلقة بأوامر تقدير مصاريف الدعوى ٤٩٤

- تطبيقات وأحكام ٤٩٧
- تظلم من أمر تقدير مصاريف حارس قضائي ٧٩٨

المبحث السادس

الإشكالات في أوامر تقدير أتعاب ومصاريف الخبراء ٥٠١

المبحث السابع

الإشكالات في أوامر تقدير أتعاب المحامي ٥٠٤

المبحث الثامن

الإشكالات الوقتية في تنفيذ أحكام المحكمين ٥٠٦

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المبحث التاسع	
إشكالات التنفيذ الوقتية المتعلقة بتنفيذ الأحكام	
والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية	٥١٠
المبحث العاشر	
إشكالات التنفيذ الوقتية	
في تنفيذ المحررات الموثقة	٥١٢
المبحث الحادي عشر	
إشكالات التنفيذ الوقتية	
في تنفيذ عقد الصلح المثبت بمحضر الجلسة	٥١٤
المبحث الثاني عشر	
الإشكالات التي تعترض إجراءات	
التنفيذ العقاري	٥١٦
المبحث الثالث عشر	
إشكالات التنفيذ الوقتية	
في تنفيذ الأوراد الخاصة بالضرائب	٥١٩
المبحث الرابع عشر	
الإشكالات في أحكام المحكمة الدستورية العليا	٥٢٧
المبحث الخامس عشر	
الإشكالات في أحكام محكمة القيم	٥٣٠

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث

آراء وتطبيقات وأحكام بالنسبة للمنازعات التنفيذية في الأوامر ٥٣٣

الباب الخامس

المنازعات الوقتية

في الحجوز التحفظية والتنفيذية والإدارية

المبحث الأول

إجراءات توقيع الحجز التحفظي ٥٤٧

- ضرورة تحرير محضر في مكان توقيع الحجز ٥٤٨
- توقيع الحجز في غيبة طالب التنفيذ ٥٥٠
- لا يجوز للمحضر كسر الأبواب أو فض الأقفال إلا بحضور أحد مأموري الضبط القضائي ٥٥١
- تفتيش المدين لتوقيع الحجز على ما في جيبـــه لا يكـــون إلا بإذن من قاضي التنفيذ ٥٥٢
- عدم نقل المحجوزات ٥٥٤
- إجراء الحجز أيام متتابعة ٥٥٤
- إعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها في المحضر ٥٥٥
- تعيين الحارس وواجباته وحقوقه ٥٥٦
- إنتهاء مهمة الحارس ٥٥٩
- إخبار المدين بالحجز ٥٦٠

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
- تعدد الحجوز	٥٦٠
- الحجز على الثمن تحت يد المحضر	٥٦٣
- الحجز على الثمار	٥٦٤
- الحجز على المصوغات	٥٦٤
- طلب الإذن بالجني أو الحصاد	٥٦٥

المبحث الثاني

إجراءات توقيع حجز ما للمدين لدى الغير

- إعلان المحجوز لديه بالحجز	٥٦٦
- إعلان الحجز إلى المحجوز عليه	٥٦٩
- الحجز وإستحقاق الفوائد	٥٧٠
- التقرير بما في الذمة	٥٧٢
- الوفاء بالمبلغ	٥٧٥
- الإذن للمحجوز عليه في قبض دينه من المحجوز لديه	٥٧٦
- الحجز تحت يد النفس	٥٧٧

المبحث الثالث

منازعات التنفيذ الوقتية

المتعلقة بالحجوز التحفظية وما للمدين لدى الغير

- إشكالات الوقتية في تنفيذ الحجوز التحفظية	٥٧٩
- منازعات التنفيذ المستعجلة التالية لتمام التنفيذ	٥٨٠

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
- منازعات التنفيذ الوقتية المتعلقة بحجز ما للمدين لدى الغير	٥٨٢
المبحث الرابع	
آراء وتطبيقات وأحكام	
في دعاوى عدم الإعتداد	٥٨٨
المبحث الخامس	
الحجـــــوز الإداريـــــة	٦٠٩
- شروط صحة حجز المنقول إدارياً لدى المدين	٦١٢
- شروط صحة الحجز الإداري لما للمدين لدى الغير	٦١٤
- شروط صحة الحجز الإداري على العقار	٦١٦
- إشكالات التنفيذ الوقتية بشأن الحجوز الإدارية	٦١٧
- منازعات التنفيذ المستعجلة التالية لمرحلة الحجز	٦١٨
- تطبيقات وأحكام	٦١٩
المبحث السادس	
دعاوى الحد من أثر الحجز	
المطلب الأول	
الإيداع والتخصيص	٦٢٦
- الإيداع والتخصيص بغير حكم من القضاء	٦٢٧
- الإيداع والتخصيص بحكم من القضاء	٦٢٧

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني	
دعاوى قصر الحجز	٦٢٩
- من أحدث أحكام محكمة النقض في الحجز الإداري	٦٣١
- في الحجز الإداري	٦٣١
تعريفه وخصائصه	٦٣١
من إجراءات الحجز الإداري إصطحاب شاهدين	٦٣٢
- الحجز الإداري على المنقول لدى المدين	٦٣٤
- حراسة إدارية	٦٣٦
جزء مرتبط	
أحكام وآراء في منازعات التنفيذ الوقتية	
الباب الأول: قواعد الإختصاص	٦٤١
الباب الثاني: إشكالات التنفيذ في ألا حكام الصادرة من المحاكم المدنية	٧٠٥
الباب الثالث: إشكالات التنفيذ ففي سندات أخرى	٨٤٣
الباب الرابع: المنازعات التنفيذيـــة فـــي الحجـــوز التحفظيـــة والتنفيذية وما للمدين لدى الغير	٨٧٢
الباب الخامس: المنازعات التنفيذية في الحجوز التحفظية	٨٨٤

الموضـــــــوع رقم الصفحة

الصيغ القانونية

لمنازعات التنفيذ الوقتية

١) إشكال في تنفيذ حكم من الصادر ضده ٩٢٣
٢) إشكال في تنفيذ حكم من الغير ٩٢٥
٣) إشكال في أمر على عريضة من الصادر ضده الأمر ٩٢٦
٤) إشكال في أمر على عريضة مقام من الغير ٩٢٨
٥) صيغة دعوى عدم إعتداد بتنفيذ حكم ٩٣٠
٦) إشكال وقتي في حكم مرفوع من الملتزم (صيغة أخرى) ٩٣٢
٧) إشكال وقتي في تنفيذ حكم مرفوع من الغير (صيغة أخرى) ٩٣٤
٨) صيغة دعوى بعدم إعتبار الحكم الصادر في الصلح سنداً تنفيذياً ٩٣٦
٩) صحيفة دعوى مستعجلة بإشكال في تنفيذ حكم بالتصديق على صلح ٩٣٩
١٠) طلب توقيع حجز تحفظي إستحقاقي من زوجة على المنقولات المملوكة لها (م ٣١٨ مرافعات) ٩٤١
١١) إشكال أمام قاضي التنفيذ في حجز توقع على أموال لا يجوز التنفيذ عليها ٩٤٣
١٢) إشكال بطلب إيقاف البيع وعدم الإعتداء بالحجز لتوقيعه على أموال لا يجوز الحجز عليها (صيغة أخرى) ٩٤٥
١٣) صيغة دعوى إسترداد منقولات ٩٤٧

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
١٤) صيغة دعوى عدم إعتداد بحجز إداري لدى المدين	٩٤٩
١٥) طلب توقيع حجز تحفظي ما للمدين لدى الغير من قاضـــي الأداء طبقاً لنص المادة (٢١٠ مرافعات)	٩٥١
١٦) صيغة إستصدار أمر بالأداء وبصحة إجـــراءات الحجـــز تحت يد الغير	٩٥٣
١٧) دعوى عدم إعتداد بحجز تحفظي لدى المدين	٩٥٥
١٨) دعوى عدم إعتداد بحجز تحفظي ما للمدين لدى الغير	٩٥٧
- قانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية	٩٥٩
- فهرس المجلد الرابع	٩٧١

تم بحمد الله